المستقبل ١٧-١٠-٢٠١٨

أكد ان المصارف لن تتأثر بالعقوبات

وأمل بأن تشكل القمة العربية انطلاقة جديدة للبنان

غبريل لـ«المستقبل»: لبنان امام تحديّي لجم العجز واستمرار التدفقات

========== ربيع ياسين

قبل ايام، أقر مجلس الشيوخ الاميركي عقوبات اضافية على «حزب الله» ما يعيد اثارة التساؤلات عن وضع القطاع المصرفي والضغوط التي يمكن ان يواجهها. »العقوبات قائمة بالأساس والقطاع المصرفي يتعامل معها بحكمة تحت إشراف المصرف المركزي»، قال كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والدراسات الاقتصادية في مجموعة «بنك بيبلوس» الخبير الاقتصادي نسيب غبريل لـ«المستقبل»، ليجدد التأكيد ان «قطاعنا المصرفي لن يتأثر بالعقوبات لانه يلتزم المعايير الدولية.«

يعيد غبريل نفي الشائعات التي تتحدث عن ان لبنان مهدّد بالانهيارالاقتصادي والإفلاس المالي، ويؤكد ان لا خطر على الليرة. «لا شك ان لبنان يتمتع باستقرار نقدي لن يتغير، وكل التهويل والتخويف بانهيار الليرة ليس في محله». لكنه يوضح ان هذا لا يعني أننا في وضع سليم، بل أمامنا تحديات كبيرة جراء الوضع الاقليمي المُستجد والتي تُحتم علينا العمل بجدية أكبر من أجل الاسراع في تشكيل حكومة متجانسة لبدء الاصلاحات التي وعد بها لبنان في مؤتمر «سيدر» من اجل الاستفادة من المبالغ التي رصدت له. فمن شأن تطبيق هذه الاصلاحات ان يساهم في تحسين بيئة الاعمال والمناخ الاستثماري، وبالتالي رفع مستوى تنافسية الاقتصاد والتركيز على دعم عوامل النمو لتنشيط حركته وتكبير حجمه، والذي بدوره يعزز النمو.

ويرى غبريل ان «مؤتمر سيدر هو ترجمة لارادة المجتمع الدولي للحفاظ على استقرار الاقتصاد اللبناني والاستقرار في المالية العامة، وهو لم يأت بسهولة كما يتصور البعض، وقد أشار الرئيس المكلف سعد الحريري الى انه من غير المقبول ان يهتم المجتمع الدولي بمصلحة الاقتصاد اللبناني واستقراره أكثر من اللبنانيين أنفسهم. والتقيت العديد من الديبلوماسيين الذين ساهموا في نجاح مؤتمر سيدر، فابدوا استغرابهم من التأخير الحاصل في تشكيل الحكومة، ولكن لا اعتقد انهم فقدوا الأمل في تنفيذ الاصلاحات التي وعد بها لبنان.«

غبريل المطمئن «نقدياً» يشير الى الخلل في اوضاع المالية العامة. يشرح بان تدهور المالية العامة يعود لـ«أخطاء داخلية وليس بسبب مؤامرات خارجية على الاقتصاد كما يُروج ويُشاع». أهمها، اقرار سلسلة الرتب والرواتب العام الماضي من دون اصلاحات في الادارة العامة والقطاع العام، وحتى قبل اصلاح النظام التقاعدي، وزيادة الضرائب والرسوم وفرض اخرى جديدة بفترة كان الاقتصاد يعاني تباطؤاً منذ العام ٢٠١١. هذان القراران، برأي غبريل، أديا الى إعادة توزيع للدخل من القطاع الخاص والقطاعات الانتاجية الى القطاع العام غير المنتج بمعظم مكوناته والمتخم بالموظفين، والذي اصبح عبئاً على الاقتصاد وعلى القطاع الخاص بدل ان يكون عاملاً مساعداً له.

وفي اطار ضبط المالية العامة، يدعو غبريل الى وجوب مكافحة التهرب الضريبي لزيادة واردات الخزينة، وتحسين الجباية خصوصاً في قطاع الكهرباء «الذي تشكل خسائره غير التقنية نصف خسائر القطاع والقسم الآخر يتمثل بفواتير القطاع العام التي لا تُدفع وهذا هدر جديد يُضاف الى خزينة الدولة.«

برأي غبريل، لبنان امام تحديين اساسيين هما:

اولاً: خفض حاجات الدولة للاستدانة من خلال لجم عجز الموازنة.

ثانياً: استمرار استقطاب التدفقات الاجنبية.

يشرح غبريل ان المنافسة على استقطاب الودائع «بدأت من شهر نيسان الماضي عندما قام الفيدرالي الأميركي برفع الفائدة مما أدى الى خروج رؤس الأموال من الدول الناشئة وخصوصاً الدول العربية. وفي الأساس كانت هناك منافسة على السيولة في الدول العربية لأن دول الخليج العربي بدأت بالاستدانة بالاسواق العالمية، ونحن ضمن هذه الدول التي تُنافس ايضاً لاستقطاب ودائع بالعملات الأجنبية.«

وشدّد على ضرورة العمل من أجل رفع نسبة النمو الاقتصادي وتوسيع حجم الاقتصاد وخلق فرص عمل. "نتطلع الى المالية العامة من ناحية مؤشري نسبة العجز والدين الى الناتج المحلي. ففي حال كانت لدينا نسبة نمو مرتفعة (ليس بالضرورة ان تكون اعلى من نسبة نمو الدين العام مع العلم انه افضل)، عندها يمكننا لجم ارتفاع العجز والدين الى الناتج المحلي. اما اذا كانت نسبة النمو مرتفعة أكثر من سرعة ارتفاع الدين العام، فهذا يؤدي الى انخفاض الدين للناتج المحلي. ونحن في لبنان مررنا بهذه المرحلة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ حين كانت نسبة الدين العام ١٨٢ في المئة من الناتج المحلي في حين وصلت نسبة النمو الى ٩,٢ في المئة، وهو ما أدى الى توسيع حجم الاقتصاد بسرعة اكبر من ارتفاع نسبة حجم الدين العام، مما ساهم في تراجع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي من ١٨٢ في المئة في الـ ٢٠٠٦ الى ١٣٢ في المئة في الـ ٢٠١٢.«

اما بالنسبة لانعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية المقرر عقدها في ١٩ كانون الثاني المقبل و٢٠ منه في بيروت، اعتبر غبريل انها جيدة بالنسبة الى صورة لبنان ولجمع زعماء العرب في بلد الأرز، و«آمل ان يكون هذا المؤتمر انطلاقة جديدة من اجل اعادة لبنان كمركز اساسي من المراكز العربية لاستقطاب المؤتمرات بشتى مواضيعها المالية، المصرفية والتجارية.«